هيئة تنظيم الاتصالات

سلطنة عمان

مشروع وضع إرشادات عامة تنظم احتفاظ المنتفع برقم الاتصالات المخصص له في حالة تغيير اتفاقية تقديم الخدمات

شبكة الهيئات العربية لتنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات

2014-2015

تم إعداد هذا التقرير من قبل هيئة تنظيم الاتصالات بسلطنة عمان حسب التفاصيل التالية:

تفاصيل نسخ التقرير:

|  |  |
| --- | --- |
| إرشادات عامة تنظم احتفاظ المنتفع برقم الاتصالات المخصص له في حالة تغيير اتفاقية تقديم الخدمات  | اسم الملف |
| ابراهيم المعولي و ناصر الجابري (سلطنة عمان) | إعداد |

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| ملاحظات | إعداد | التاريخ | النسخة |
|  | 1)ابراهيم المعولي (سلطنة عمان)E: Ibrahim@tra.gov.om2) ناصر الجابري (سلطنة عمان)E: Nasser.Aljabri@tra.gov.om | 26 فبراير 2015 | 1 |
|  |  |  | 2 |
|  |  |  |  |
|  |  |  |  |

ملخص عن المشروع

|  |  |
| --- | --- |
| عنوان المشروع | مشروع وضع إرشادات عامة تنظم احتفاظ المنتفع برقم الاتصالات المخصص له في حالة تغيير اتفاقية تقديم الخدمات |
| نوع المشروع | إرشادات عامة |
| تاريخ بداية المشروع | 1 من مايو2014 |
| تاريخ نهاية المشروع | 1من ابريل 2015 |
| المدة | في حدود العام |

فريق عمل المشروع الذي تم تشكيله من قبل الشبكة العربية لهيئاتتنظيمالإتصالاتوتقنيةالمعلومات:

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| م | البلد | الاسم  | العنوان البريدي |
| 1 | الجمهورية الجزائرية | الدكتور / ميلود امزيان | m.ameziane@arpt.dz |
| 2 | المملكة المغربية | أحمد السلالمي | slalmi@anrt.ma |
| 3 | المملكة العربية السعودية | م. خالد بن صالح المعثم | kmaatham@citc.gov.sa |
| 4 | المملكة الأردنية الهاشمية | - | - |
| 5 | الجمهورية اللبنانية |  كارول الحاج | carole.hage@tra.gov.lb |
| 6 | جمهورية مصر العربية | الأستاذ الدكتور / حسام عبد المولىالسيد المهندس / عبد الحليم الشيتي | habdelmaoula@tra.gov.egaelchiaty@tra.gov.eg |
| 7 | الإمارات العربية المتحدة  | م. محمد الرمسي، مدير إدارة البنية التحتية وشبكات الجيل التاليم. نعيم حمدان – إدارة البنية التحتية – شؤون تطوير تكنولوجيا الاتصالاتم. فاطمة بوعصيبة، العلاقات الدولية | fatma.buasaiba@tra.gov.ae |
| 8 | سلطنة عمان | م. إبراهيم المعولي م. ناصر الجابري | ibrahim@tra.gov.omNasser.Aljabri@tra.gov.om |

قائمة المحتوى

[ملخصعنالمشروع 2](#_Toc414288802)

[1. المقدمة 5](#_Toc414288803)

[2. أهدافالدراسة 5](#_Toc414288804)

[3. الاستبيان 6](#_Toc414288805)

[أ‌. المنهجية 6](#_Toc414288806)

[ب‌. الملخصالتنفيذي 7](#_Toc414288807)

[ت‌. الاسئلة 8](#_Toc414288808)

[القسمالأول 8](#_Toc414288809)

[القسمالثاني 11](#_Toc414288810)

[القسمالثالث 17](#_Toc414288811)

[4. الارشاداتالعامة 20](#_Toc414288812)

[5. الخاتمة 23](#_Toc414288813)

[6. المراجع 23](#_Toc414288814)

# المقدمة

تبنت هيئة تنظيم الاتصالات بسلطنة عمان مشروع وضع إرشادات عامة تنظم

احتفاظ المنتفع برقم الاتصالات المخصص له في حالة تغيير اتفاقية تقديم الخدمات، وتم اعتماد المشروع في الاجتماع السنوي الثاني عشر لشبكة الهيئات العربية لتنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات بمسقط مسقط 29ابريل و 1 مايو 2014، حيث تم تشكيل فريق عمل مكون من بعض هيئات تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات بالدول العربية.

قام الفريق بإعداد إستبانة تشمل الدول التي دشنت ميزة قابلية الرقم للانتقال لمعرفة مدى جدوى الخدمة والتحديات التي واجهت تلك الدول في تنفيذ تلك الميزة، كما شملت الدول التي لم تقم بتدشين الخدمة، وذلك بهدف معرفة المعوقات التي تواجهها تلك الدول لتدشين الخدمة.

يمكن تعريف قابلية الرقم للانتقال ب إحتفاظالمنتفعبرقمالاتصال المخصصلهفيحالةتغييرإتفاقيةتقديمالخدمات حيث يشمل كلا من الارقام الثابتة والمتنقلة.إذ يهدف الى تعزيز خيار المنتفع ، كما يعتبر عامل مهم من عوامل المنافسة بين المشغلين في الدولة الواحدة.

# أهدافالدراسة

تهدف هذه الدراسة على وضعإرشاداتعامةتنظماحتفاظالمنتفعبرقمالاتصالاتالمخصصلهفيحالةتغييراتفاقيةتقديمالخدمات, وذلك من خلال دراسة نماذج لدراسات ناجحة في هذا المجال وكذلك دراسة التحديات والمعوقات في تنفيذ هذا المشروع.

# الاستبيان

## المنهجية

تم إعداد الاستبانة المبدئية من قبل هيئة تنظيم الاتصالات بسلطنة عمان، ومن ثم تم إرسالها إلى فريق عمل المشروع وذلك لمشاورتهم حول أسئلة الاستبانة، وأخذ مرئياتهم، بهدف استكمال الاستبانة.

وعليه، قامت الهيئة بطرح الاستبانة النهائية الى الدول العربية المشاركةفي الاجتماع الثاني عشر، بارسالها عبر البريد الالكتروني، وذلك للإجابة على هذه الاستبانة وفقا للقواعد والإجراءات المتبعة لميزة قابلية الرقم للانتقال في تلك الدول، علما بأن هذه الاستبانة تتكون من(3) ثلاثة أقسام:

❖ القسم الأول: حقائق وأرقام عن ميزة قابلية الرقم للانتقال في الدولة.

❖ القسم الثاني: معلومات عامة واستفسارات عن عملية نقل الأرقام في الدول التي دشنت بالفعل أحد أو كل من الخدمات التالية:

1. إمكانية نقل الرقم للهاتف المتنقل
2. إمكانية نقل الرقم للهاتف الثابت

❖**القسم الثالث:** معلومات عامة واستفسارات حول عملية نقل الأرقام في الدول التي لم تدشن أيا من الخدمات الآتية:

1. إمكانية نقل الرقم للهاتف المتنقل
2. إمكانية نقل الرقم للهاتف الثابت

## الملخص التنفيذي

تهدف هذه الدراسة الى وضعإرشاداتعامةتنظماحتفاظالمنتفعبرقمالاتصالاتالمخصصلهفيحالةتغييراتفاقيةتقديمالخدمات، حيث شرعت الدراسة في وضع استبانة خاصة لهذا الغرض، لتشمل جميع الدول المدشنة للخدمة أو تلك الدول الساعية لتدشين الخدمة في المستقبل القريب سواء قابلية الرقم الثابت أو المتنقل للانتقال، حيث تبحرت الدراسة لتشمل:

* التحديات التي واجهت الدول المدشنة للخدمة.
* المعوقات التي تصادف الدول الساعية لتدشين الخدمة.
* معرفة جدوى الخدمة من خلال البيانات والاحصائيات
* أفضل الممارسات لتدشين الخدمة

شاركت في الاستبيان تسع دول وهي:

1. جمهورية مصر العربية
2. مملكة البحرين
3. المملكة العربية السعودية
4. دولة الامارات العربية المتحدة
5. الجمهورية اللبنانية
6. المملكة المغربية
7. جمهورية السودان
8. الجمهورية الجزائرية
9. سلطنة عمان

## الاسئلة

### القسم الأول

نتائج السؤال الأول:تاريخ تقديم خدمة قابلية الرقم للانتقال في الدول العربية :

يتمحور هذا السؤال في الاستفسار عن تواريخ تدشين كلا من خدمة نقابلية الرقم للانتقال ( الهاتف المتنقل/ الهاتف الثابت) في الدول العربية ، حيث جاءت نتائجه كالتالي:

**الشكل رقم 1 : الرسم البياني لتاريخ تدشين خدمة قابلية الرقم للانتقال للهاتف المتنقل في الدول العربية**

**جدول رقم 1:تاريخ تدشين خدمة نقل الارقام الثابتة في الدول العربية**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | الدولة | سنة تدشين الخدمة |
| 1 | المملكة المغربية | 2007 |
| 2 | مملكة البحرين | 2011 |
| 3 | سلطنة عمان | 2012 (تدشين المرحلة الأولى)  |

من خلال ردود تسع دول على هذا السؤال، يشير الشكل رقم 1 أن ستة دول قامت بتدشين ميزة قابلية الرقم للانتقال للهاتف المتنقل بين المشغلين، وما زالت ثلاث دول عربية تخطط لتدشين الخدمة في المستقبل القريب.

بينما ثلاث دول عربية فقط قامت بتدشين ميزة قابلية الرقم للانتقال للهاتف الثابت حسب الجدول رقم 1، حيث تشير نتائج الاستبيان الى عدم وجود خطط لمعظم الدول العربية لتدشين هذه الخدمة في المستقبل القريب.

نتائج السؤال الثاني: عدد المرخصينلخدمات الاتصالات الثابتة والمتنقلة ( يملك بنية تحتية خاصة به) في الدول العربية:

يهدف هذا السؤال الى معرفة عدد المشغلين في الدولة الواحدة ليتسنى تطبيق ميزة قابلية الرقم للانتقال سواء للهواتف الثابتة منها أو المتنقلة في حالة وجود أكثر من مشغل خدمة.

**الشكل رقم 2 : عدد المرخصين لخدمات الاتصالات الثابتة والمتنقلة في الدول العربية**

يتبين من الشكل رقم 2، أن كافة الدول العربية لديها اكثر من مشغل في الخدمة الواحدة ( الثابتة والمتنقلة) ما عدا الجمهورية اللبنانية والجزائرية واللتين لديهما مشغل واحد فقط في خدمات الاتصالات الثابتة. ومن هنا يمكن القول أن ميزة قابلية الرقم للانتقال بين المشغلين بشقيها الخدمات الثابتة والمتنقلة، بالإمكان تطبيقها في ظل وجود أكثر من مشغل في كافة الدول العربية.

نتائج السؤال الثالث: عدد المرخصين الافتراضين لخدمات الاتصالات الثابتة والمتنقلة (لا يملك بنية تحتية خاصة به) في الدول العربية:

نظرا لعدم وجود مرخصين افتراضيين في الغالبية العظمى من الدول العربية، فلا يوجد جدوى من تحليل هذا السؤال.

نتائج السؤال الرابع: التعرفة بين موفري خدمات الاتصالات

يهدف هذا السؤال الى معرفة الفرق في التعرفة في خدمات الاتصالات المختلفة- *كخدمات الصوت الثابتة، خدمات النطاق العريض الثابتة، خدمات الصوت المتنقل، خدمات النطاق العريض المتنقلة، خدمات الخطوط المؤجرة*- بين المرخصين في الدول الواحدة, وهل يعتبر الفرق في التعرفه أحد العوامل الرئيسية في انتقال مشتركي خدمات الاتصالات من مرخص لاخر.

ولكن نظرا لوجود لبس في فهم السؤال بشكل يتناسب مع الهدف منه، فلا يوجد جدوى من تحليل السؤال بشكل كامل، ولكن يمكن القول من خلال الردود أنه ليس هناك فروق ملحوظة في التعرفة بين خدمات الاتصالات المختلفة بين المرخصين في الدولة الواحدة، وأن الهدف الرئيسي من الانتقال ينحصر على العروض المقدمة من المشغلين او جودة الخدمة في منطقة معينة.

### القسم الثاني

نتائج السؤال الأول:نتائج إحصائيات لخدمات الاتصالات منذ لحظة تقديم الخدمة في بلدك:

يتضح لنا من خلال تحليل ردود الدول المشاركة في الاجابة على هذا السؤال، بأن عملية نقل اللأرقام سواءا كانت للهاتف المتنقل أو للهاتف الثابت في ارتفاع منذ عام 2012م إلى عام 2014م، وهذا إن دل يدل على بدء عملية المنافسة الحقيقية بسوق الاتصالات حيث سيسعى كل مشغل من الان الى تحسين جودة الاتصالات خوفا من توجه المستهلكين نحو المشغل الافضل والاكثر عروضا.

وتعد هذهالعملية (نقل اللأرقام) مهمة في تحرير سوق الاتصالات وتهيئة المناخ المناسب للمنافسة العادلة والفعالة ومنح حرية اختيار مقدّم الخدمة امام المستهلكين تلبية لاحتياجاتهم مع الاحتفاظ بالأرقام الحالية وسوف تسعى الشركات لتقديم خدمات جيدة وذات قيمة مضافة تنعكس على السوق بشكل عام.

نتائج السؤال الثاني والثالث والرابع والخامس:

* يتضح لنا من خلال تحليل **السؤال الثاني**، بأن الدول المنتفعة أجمعت على منح تراخيص الاتصالات لموفري خدمات الاتصالات لتقديمخدمات اتصالات مسبقة الدفع وخدمات اتصالات المفوترة معا.
* يتضح لنا من خلال تحليل **السؤال الثالث والرابع**، بأن هنالك تفاوت في كيفية تسديد الرسوم التشغيلية للأرقام المنقولة. على سبيل المثال ومن خلال الشكل رقم (2) يتضح لنا بأن هنالك اختلاف في آلية تسديد الرسوم التشغيلية للأرقام المنقولة وأيضا يتضح لنا بأن النسبة الأعلى تشاركة في:
1. **المشغل المستقبل** يتحمل الرسوم التشغيلية بنسبة 33%.
2. **المنتفع**يتحمل الرسوم التشغيلية بنسبة 33%.

**الشكل رقم (2): الرسم البياني لتسديد الرسوم التشغيلية للأرقام المنقولة**

* يتمحور **السؤال الخامس** في الاستفسارعن آلية نقل الأرقام المطبقة في الدول العربية، حيث جاءت نتائجها كالتالي:

**الشكل رقم (3): آلية نقل الأرقام المطبقة**

من خلال التحليل، يشير الشكل رقم (3) أن أربعة دول قامت بتدشين خدمة نقل أرقام الهاتف المتنقل بين المشغلين عن طريق الطريقة المركزية. بينما دولتان فقط قامتا بتدشين خدمة نقل الارقام عن طريق التوزيع، حيث تشير نتائج الاستبيان الى أن معظم الدول أفادة بأن عملية نقل الأرقام عن طريق المركزية هي أفضل آلية حيث أنها تسهلانضماممشغلينجدد.

نتائج السؤال السادس في المتطلبات التنظيمية اللازمة للحفاظ على فعالية أداء الأرقام المنقولة للهاتف الثابت والمتنقل ومن أبرزها:

* + 1. سن الأنظمة التي تكفل حفظ حقوق جميع الأطراف المشاركة في خدمة نقل الأرقام.
		2. إلزام الشركات بعدم رفض انتقال الرقم منها لأي سبب بخلاف آخر بخلاف الأسباب المنصوص عليها في دليل المستخدمين
		3. رصد أي مخالفات ترتكب من قبل أي طرف، وإصدار العقوبات على المخالفين.
		4. إلزام المنتفع بالبقاء فترة من الزمنمع المشغل المنتقل اليه.
		5. تطبيقنظامنقل أرقاممركزيالأمر الذي يسهلانضماممشغلينجدد، وإعطاءنظرةشاملةعنسيرالخدمة.
		6. يلتزمجميعمشغليالهاتفالسياربتطبيقأنظمةسهلةالاستخداموفعالةللتعاملمعشكاوىالمستخدمينبخصوصتطبيقخاصيةنقلالأرقام.

نتائج السؤال السابع والثامن:

يتضح لنا من خلال تحليل **السؤال السابع والثامن،** أن معظم الدول تؤيد أن على جميع المشغلين الموافقة واتخاذ الإجراءات في شأن تنفيذ خاصية نقل الأرقام المقدمة من قبل المشغل الآخر وذلك خلال مده اقصاها (30 يوما) من تاريخ استلام الطلب. وأيضا من خلال التحليل أتضح لنا بأن معظم الدول تفرض عقوبة على المرخص الذي يفشل في توفير ميزة قابلية نقل الأرقام خلال المدة المحددة.

نتائج السؤال التاسع:

يتضح لنا من خلال تحليل **السؤال التاسع،** ومن خلال الشكل رقم (4) أدناه، أن الفترة التي لا يسمح فيها للمرخص على تقديم العروض لاستعادة المنتفع الذي انتقل منه مده اقصاها (30 يوما) من تاريخ الانتقال.

**الشكل رقم (4): مدة إجراءات نقل الرقم**

نتائج السؤال العاشر:

يتمحور**السؤال العاشر**فيتوضيح الإجراءات المتبعة لدى موفري الخدمة في شأن خاصية نقل الأرقام الثابتة أوالمتنقلة، متضمنة الاطار الزمني لتلك الأجراءات، ومن خلال التحليل وجدنا عدة من الإجراءات وأبرزها الآتي:

1. التوجهإلىأحدمكاتبخدمةالمنتفعينالتابعةللمشغلالذييرغبنقلالرقمإليه.
2. تعبئةنموذجطلبتقديمالخدمة،بتسجيلالبياناتالمطلوبةكاملةفيالنموذج،بمافيذلكالاسم،ورقمالهوية،ورقمالهاتفالمتنقلالمرادنقله،والتوقيععلىذلك،وإرفاقالوثائقالرسميةاللازمةلتشغيلالخدمة.
3. التوقيععلىنموذجالالتزام - يوفرهمقدمالخدمةالمرادنقلالرقمإليه- ويتضمنهذاالنموذجمعرفةالمنتفعوالتزامهبمايلي:

‌أ. ‌صحةالمعلوماتالمدونةفيالنموذج،وأنرقمهويتهالمدونفيطلبنقلالرقممتطابقمعرقمالهويةالمدونفيعقدتشغيلالخدمةالساريالمفعوللذلكالرقمعندمقدمالخدمةالمطلوبنقلالرقممنه.

ب. ‌دفعالمستحقاتالماليةالمترتبةعلىالرقمالمنقول،بعداكتمالعمليةالنقل - إنوجدت- لمقدمالخدمةالمنقولمنه.

ج. ‌أنالرصيدالمتبقيفيالبطاقةمسبقةالدفعسيتمفقده؛إنلميتماستهلاكهقبلالنقل.

‌د. عندرفضطلبنقلالرقم،واستمراررغبةالمنتفعفينقلرقمه؛فعليهأنيلتزمبتقديمطلبجديدلنقلالرقم،بعداستيفاءالمتطلباتالتيحالتدونقبولالطلبالسابق.

1. يسلممكتبخدمةالمنتفعينإلىالعميلالشريحةالجديدة "غيرنشطة"التابعةللشركةالمرادنقلرقمهإليهاوالتيتحملرقمهوأيضًاإيصالبالمبلغويقوممكتبخدمةالمنتفعينبإبلاغالعميلبموعدتفعيلعمليةالنقل.
2. يستمرالعميلباستعمالالشريحةالقديمةحتىتقومالشركةالمنتقلإليهابإخطارهقبلبدءتفعيلالرقمبدقائقلتغييرالشريحةالقديمةبالشريحة.

نتائج السؤال الحادي عشر:

يتمحور**السؤال الحادي عشر**في توضيح الإجراءات التنظيمية والتقنية المطلوبة على المشغل الجديد لإطلاق ميزة نقل الأرقام في السوق في شأن خاصية نقل الأرقام الثابتة أوالمتنقلة. ومن أبرز الإجراءات التنظيمية التي وجدناها من خلال التحليل الآتي:

1. الشركات التي سيتم الترخيص لها مستقبلاً تكون ملزمة بتطبيق كل الشروط الواردة في اتفاقية نقل الأرقام وستلتزم كحد أدنى بتوفير المواصفات الفنية المطلوبة للمشاركة في الخدمة.
2. الارتباط بنظام نقل الأرقام المركزي "إذا توفر"، هذا بالإضافة إلى ضرورة اتباع الإجراءات التنظيمية المنظمة لذلك.

نتائج السؤال الثاني عشر:

يتضح لنا من خلال تحليل **السؤال الثاني عشر،** وهو عبارة عن توضيح التحديات التي تعيق تطبيق ميزة قابلية نقل الأرقام بين المشغلين وهي كالآتي:

1. **نقل الرقم الثابت:**
2. البنية التحتية لشبكات الهاتف الثابت قديمة وبالتالي تكون تكلفة تطبيق نقل الرقم عالية لان تكلفة تحديث الشبكات عالية.
3. عدد المنتفعين في الهاتف الثابت مقارنة بعدد مشتركي الهاتف النقال قليل.
4. في الهاتف الثابت تقل اهمية الرقم بالنسبة للمنتفع مقارنة برقم الهاتف النقال.
5. **نقل الرقم المتنقل:**
6. التكلفة التي يتحملها المشغل لتعديل شبكته.
7. رفض المشغل المسيطر التنفيذ وذلك نتيجة مخاوفه من فقدان مشتركيه
8. مخاوف المشغل صاحب البنية التحتية الضعيفة من عدم سيطرته على الموقف.

نتائج السؤال الثالث عشر:

يتضح لنا من خلال تحليل **السؤال الثالث عشر،** وهو عبارة عن توضيح التحديات التنظيمية والتقنية التي يواجهها المرخص له بعد تدشين خاصية قابلية نقل الأرقام وهي كالآتي:

1. نقل الهاتف الثابت:
2. صعوبة نقل الأرقام الجغرافية من المنطقة وذلك لعدم التماشي مع الخطة الوطنية للترقيم.
3. البنية التحتية لشبكات الهاتف الثابت قديمة وبالتالي تكون تكلفة تطبيق نقل الرقم عالية لان تكلفة تحديث الشبكات عالية.
4. نقل الرقم المتنقل:
5. المعدلات العالية لفقدان المنتفعين خلال فترات وجيزة.
6. التكلفة العالية التي تحملها المشغل لتحديث شبكته يصعب تعويضها.
7. الالتزام بالتعرفة والحد الأدنى لتقديم العروض في ظل التنافس المفتوح عقب تطبيق الخاصية.
8. توفير الخدمات الإضافية مع المقدرة على استيعاب أعداد أكبر من المنتفعين.

نتائج السؤال الرابع عشر:

* يتضح لنا من خلال تحليل **السؤال الرابع عشر،**توضيح الخطط المستقبليةفي شأن عملية نقل الأرقام من الناحية التنظيمية والفنيةوهي كالآتي:
1. الاستمرار في إعمال وسن الأنظمة التي تكفل حفظ حقوق جميع الأطراف المشاركة في خدمة نقل الرقم.
2. إدخال التحسينات اللازمة لرفع كفاءة عملية نقل الرقم من مشغل للآخر.
3. الاستمرار في رصد أي مخالفات ترتكب من قبل أي طرف وتطبيق العقوبات المنصوص عليها في اللوائح التنظيمية.
4. وضع قاعدة بيانات موحدة للأرقام المنقولة ليسهل توجيه مرور المكالمات إلى الأرقام المنقولة.

### القسم الثالث

نتائج السؤال الأول: التحديات التقنية التي تعيق تطبيق ميزة قابلية نقل الرقم المتنقل

تم تحديد - في هذا السؤال- عدة تحديات تقنية والتي قد تعيق تطبيق ميزة نقل الرقم المتنقل ومنها

1. تكلفة ترقية وتطوير البنية التحتية لشبكة الاتصالات الأساسية لدعم ميزة نقل الرقم المتنقل: يظهر هذا التحدي في الدول التي لديها شبكات اتصالات متنقلة قديمة ولا تتواكب مع تطبيق هذه الخاصية، حيث تحتاج الى تطوير في البنية التحتية لتتماشى مع هذه الخاصيةولكن من خلال ردود هذا الاستبانة تبين أن هذا التحدي يكاد يكون معدوم في معظم الدول العربية.
2. التكلفة التشغيلية المتمثلة في المحافظة على استمرارية البنية التحتية داعمة لميزة قابلية الرقم المتنقل للانتقال: نظرا لوجود بنية تحتية حديثة، فان هذا التحدي يظل تأثيرة نسبي، وذلك حسب ما جاء في الردود على الاستبانة.
3. التكاليف المتعلقة باستخدام موارد الشبكة لتوجيه أو السماح بمرور المكالمات إلى الرقم المنقول: يمكن تقليص هذا التحدي من خلال تطبيق قاعدة بيانات مركزية من خلال طرف ثالث. اذ لا يعتبر من العوائق الاساسية لتطبيق ميزة نقل الأرقام.
4. تحديات اخرى: من أهم التحديات التقنية التي ذكرت في الردود:
	1. عدم التوافق بين شبكات المشغلين والتي لا تساعد على تطبيق الميزة بسهولة ويسر.
	2. تطبيق قاعدة بيانات مركزية للارقام المنقولة.

نتائج السؤال الثاني: التحديات التقنية التي تعيق تطبيق ميزة قابلية نقل الرقم الثابت

تم تحديد - في هذا السؤال- عدة تحديات تقنية والتي قد تعيق تطبيق ميزة نقل الرقم الثابت ومنها

1. تكلفة ترقية وتطوير البنية التحتية لشبكة الاتصالات الأساسية لدعم ميزة نقل الرقم الثابت : يظهر هذا التحدي في الدول التي لديها شبكات اتصالات ثابتة قديمة ولا تتواكب مع تطبيق هذه الخاصية، حيث تحتاج الى تطوير في تلك الشبكات لتتماشى مع هذه الخاصية، وبالتالي تكون تكلفة تطبيق نقل الرقم عالية لان تكلفة تحديث الشبكات عالية، ولكن من خلال ردود هذا الاستبانة تبين أن هذا التحدي يكاد يكون معدوم في معظم الدول العربية.
2. التكلفة التشغيلية المتمثلة في المحافظة على استمرارية البنية التحتية داعمة لميزة قابلية الرقم الثابت للانتقال: نظرا لوجود بنية تحتية حديثة، فان هذا التحدي يظل تأثيرة نسبي، وذلك حسب ما جاء في الردود على الاستبانة.
3. التكاليف المتعلقة باستخدام موارد الشبكة لتوجيه أو السماح بمرور المكالمات إلى الرقم المنقول: يمكن تقليص هذا التحدي من خلال تطبيق قاعدة بيانات مركزية من خلال طرف ثالث.
4. تحديات اخرى: من أهم التحديات التقنية التي ذكرت
	* عدم التوافق بين شبكات المرخصين

نتائج السؤال الثالث: التحديات التنظيمية التي تعيق تطبيق ميزة قابلية نقل الارقام بين المرخصين

1. الهاتف المتنقل: يمكن تلخيص ما ورد في ردود الاستبانة من تحديات تنظيمية كالتالي:
	1. عدم تحرير السوق ، نظرا لوجود مشغلين مملوكين للحكومة
	2. رفض المشغل المسيطر التنفيذ وذلك نتيجة مخاوفه من فقدان مشتركيه
	3. رفض المشغلين تطبيق الخاصية نظرا للتكلفة العالية لتحديث شبكاتهم
2. الهاتف الثابت
	1. في الهاتف الثابت تقل أهمية الرقم بالنسبة للمنتفع مقارنة برقم الهاتف النقال، وبالتالي لا توجد جدوى من تنفيذ هذه الميزة.
	2. صعوبة نقل رقم الهاتف الثابت من مشغل لاخر نظرا لما يطلبه من أعمال ميدانية.
	3. عدم التوافق مع الخطة الوطنية للترقيم حيث يوجد في بعض الدول العربية أرقام جغرافية للمناطق، وبالتالي لا يمكن نقل الرقم من منطقة لاخرى اذا لا لم يتماشى مع خطة الترقيم الوطنية في الدولة.

نتائج السؤال الرابع: الخطط المستقبلية لتدشين خاصية نقل الأرقام من الناحية التنظيمية والفنية

تعددت الخطط المستقبلية من دولة الى أخرى، ويمكن حصرها كالتالي:

1. تحرير السوق للتمكن من تدشين خاصية نقل الأرقام
2. عمل قاعدة بيانات موحدة للارقام المنقولة ، لتسهيل عملية توجيه مرور المكالمات في شبكات المشغلين.
3. إطلاق الخدمة مع المشغلين الافتراضيين فور دخولهم السوق.
4. التدرج في الخدمة حتى الوصول لمرحلة اختيار المنتفع للمشغل تلقائياً

# الارشادات العامة

من خلال ردود هيئات تنظيم الاتصالات بالدول العربية، ومن خلال تحليل تلك الرود حسب ما ورد اعلاه، يمكن تقسيم الارشادات العامة حسب الاتي:

1. **أسس ميزة قابلية الرقم للانتقال:**
	* يجب أن يحتفظ الرقم المنقول من مشغل لاخر بجميع متطلبات جودة الخدمة، بحيث لا يتأثر سلبا بعد الانتقال، ,وأن يحتفظ بجميع الخدمات المقدمة من قبل المشغل المنتقل منه
	* يجب وضع اجراءات معتمدة من جميع الأطراف لعملية نقل الرقم من مشغل لاخر مع أطر زمنية عملية، وتشمل تلك الاجراءات تلك المعنية بالمنتفع أو بين المشغلين، كما يجب أن تكون هناك أنظمة آلية بين المشغلين لعملية نقل الرقم، كما يفضل أن تكون هناك ميزة المحطة الواحدة لتسهيل تلك الاجراءات.
	* في حالة وجود أرقام جغرافية للهاتف الثابت، يجب أن تكون الارقام المنقولة في حدود المنطقة الجغرافية فقط.
	* تنطبق هذه الميزة على الأرقام النشطة فقط، ولا تشمل الأرقام خارج الخدمة.
	* تظل ملكية تخصيص أرقام للمشغل صاحب الحزمة ، وتنتقل ملكية تخصيص أرقام الحزمة من مشغل لاخر ، في حالة انتقال أكثر من 50% من أرقام الحزمة الى مشغل آخر.
2. **متطلبات ميزة قابلية الرقم للانتقال:**
	* التوافق بين الحلول الفنية لميزة قابلية الرقم للانتقال مع إمكانيات شبكات المشغلين القائمة.
	* أن تكون هناك قاعدة بيانات موحدة للأرقام المنقولة، بحيث يسهل عملية توجيه مرور المكالمات إلى الرقم المنقول.
3. **النطاق الزمني لتطبيق الميزة بين المشغلين:**
	* يحبذ أن يتم وضع إطار زمني لتنفيذ ميزة قابلية الرقم للانتقال في حالة الطلب من مشغل معين، وعلى سبيل المثال تسعين يوما من استلام الطلب ، على أن تشمل خطة التنفيذ ترتيبات الربط البيني بين المشغلين.
4. **النطاق الزمني لطلبات المنتفعين لنقل الأرقام من مشغل لاخر:**
	* يجب أن يوضع إطار زمني لاجراءات عملية نقل أرقام المنتفعين بحيث تفرق بين أرقام الهاتف الثابتة والهاتف المتنقل حيث أن متطلبات نقل الرقم الثابت تحتاج الى عمل ميداني. ويفضل أن تكون هناك أنظمة آلية لاجراءات تنفيذ تلك الطلبات باقصر فترة ممكنة.
5. **استرداد التكاليف:**
	* يفضل تطبيق طريقة المركزية في عملية نقل الأرقام بحيث يكون هناك طرف ثالث يقوم بتخليص طلبات نقل الرقام حسب المتفق عليه من اجراءات، وأن يمتلك قاعدة بيانات للارقام المنقولة ، بهدف تسهيل مرور المكالمات الى الأرقام المنقولة، على أن يسترد تكاليف نفقاته من المشغلين المنتفعين في ميزة قابلية الرقم للانتقال، وأن يتم أخذ رسم رمزي من المنتفعين المتقدمين بطلبات الانتقال ومن المشغل المستقبل للرقم المنقول.
	* يتحمل كل مشغل نفقاته الخاصة بالتغييرات في تجهيز الشبكات بغرض تنفيذ ميزة قابلية الرقم للانتقال.
	* يمكن للمشغل الذي انتقل منه الرقم استرداد تكاليف نقل ومرور المكالمات الى المشغل الذي انتقل اليه الرقم في حالة عدم وجود قاعدة بيانات موحدة للارقام المنقولة.
6. **إجراءات الانتقال:**
	* أن يتم الاتفاق على اجراءات الانتقال بين المشغلين ، والطرف الثالث في حالة تطبيق الطريقة المركزية، على أن تكون تلك الاجراءات سهلة وفعالة ، وأن يؤخذ في عين الاعتبار الحد الأدنى من الإزعاج للمنتفع. ويجب أن يحصل المشغلين على موافقة هيئة تنظيم الاتصالات بالدولة على تلك الاجراءات لكل من الارقام الثابتة والمتنقلة.
	* أن تشمل تلك الاجراءات:
		+ في حالة خدمات الاتصالات المفوترة فقط، أن يدفع المنتفع قيمة الفاتورة قبل الشروع في التقدم بالطلب ، على أن ترفق براءة ذمة من المشغل الحالي.
		+ أن يعطى المنتفع شريحة اتصالات جديدة من قبل المشغل المنتقل إليه.
		+ أن يعطى المنتفع رقم مؤقت من قبل المشغل المنتقل إليه صالح للاستخدام في الفترة الزمنية لتنفيذ نقل الرقم من مشغل لاخر.
	* أن يمتنع المشغل الذي ينتقل منه المنتفع الدخول في مناقشات حول خدمات المشغل أو تقديم عروض من أجل منعه من الانتقال لمشغل اخر ، وأن يسري هذا المنع لمدة شهر بعد من تنفيذ طلب النقل.
	* أن يقوم المشغلين بتزويد الهيئة بتقارير دورية عن ميزة قابلية الرقم للانتقال، على أن تشمل تلك التقارير الاحصائيات والتحديات والمعوقات التي تصادف المشغل.
7. **العقوبات:**
	* تطبق العقوبات على المشغل حسب ما تراه هيئة تنظيم الاتصالات بالدولة في الحالات التالية:
		+ فشل المشغل في توفير ميزة قابلية الرقم للانتقال في الفترة الزمنية المحددة من قبل هيئة تنظيم الاتصالات بالدولة في حلة طلب الخدمة من مشغل آخر.
		+ منع المشغل المنتفع من الانتقال الى مشغل آخر بدون سبب من الاسباب المتفق عليها والتي تسمح للمشغل برفض طلب النقل.
		+ دخول المشغل في مناقشات حول خدمات المشغل أو تقديم عروض للمنتفع في الفترة الزمنية المتفق عليها حسب البند السابق.

# الخاتمة

ميزة احتفاظ المنتفع برقم الاتصالات المخصص له في حالة تغيير اتفاقية تقديم الخدمات تعتبر من أهم عوامل المنافسة بين المشغلين، كما إنها تعزز من خيارات المنتفع في اختيار المشغل المناسب له. يكمن التحدي في وضع لائحة تنظيمية واضحة بحيث تغطي جميع المجالات سواء ما يتعلق بحقوق المشغلين أو حقوق المنتفعين بما يتناسب مع وضع القطاع بتلك الدولة. الارشادات الانفة الذكر قد تكون النواة لهيئات تنظيم الاتصالات لتفعيل ميزة قابلية الرقم للانتقال في حالة لم يتم تدشين الخدمة من خلال التغلب على المعوقات التي تواجهها تلك الدول، كما قد تكون عامل تصحيح لمسار بعض هيئات تنظيم الاتصالات لتعديل اللوائح التنظيمية لاحتفاظ المنتفع برقم الاتصالات الخاص به بهدف تعزيز التنظيم وليتماشى مع التغييرات في القطاع.

# المراجع

* + ردود هيئات تنظيم الاتصالات بالدول المشاركة في الاستبيان وتشمل (جمهورية مصر العربية، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة الامارات العربية المتحدة، الجمهورية اللبنانية، المملكة المغربية، جمهورية السودان، الجمهورية الجزائرية و سلطنة عمان).
	+ قرار هيئة تنظيم الاتصالات بسلطنة عمان رقم 145/2008، بشأن إصدار القواعد التي تنظم احتفاظ المنتفع برقم الاتصالات المخصص له في حالة تغيير اتفاقية تقديم الخدمات.
	+ وثيقة سياسة وإرشادات نقل أرقام الهاتف الجوال بهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بالمملكة العربية السعودية.